المنتج السوسيولوجي لمشاركة المرأة السياسية في العالم العربي: قضاياه الرئيسية،توجهاته النظرية والمنهجية.

-دراسة تحليلية-

الباحثة: زينة قدور

جامعة وهران

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على حال المعرفة في مجال المشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي للفترة الواقعة بين(1980م - 2010م) وذلك بمعنى الوقوف على اتجاهات البحث في مجال المشاركة السياسية للمرأة وخصائصه، وتطوراته، وقضاياه، والوقوف على التبني النظري والمنهجي المتبع من قبل الباحثين.

الكلمات المفتاحية : المنتج السوسيولوجي، المشاركة السياسية، المرأة، المقتربات النظرية، الإجراءات المنهجية.

أولا : قضية الدراسة وإجراءاتها المنهجية

1. تمهيد :

تطور قضية الدراسة ومبررات اختيارها.

أصبحت قضية المرأة وتمكينها ومحاولة إشراكها وإبراز دورها في تنمية المجتمع احد أهم القضايا العربية المعاصرة، حيث تم تناولها ودراستها من خلال المؤتمرات واللقاءات المحلية والإقليمية. ولقد ازداد الاهتمام بهذه القضية من قبل أنظمة الحكم العربية بعد أن تحولت قضية إشراك المرأة في الحياة العامة وتمكينها وتفعيل دورها إلى

قضية محورية خاصة بعد تبني معايير التمكين في الأمم المتحدة كأحد المقاييس الأساسية للتنمية منذ تسعينيات القرن الماضي.

ولا شك في أن الحديث عن قضايا المرأة ومشكلاتها والتحديات التي تواجهها ومن ثم مدى قدرتها على المشاركة السياسية الفعالة لا ينبغي أن يتم بصورة عامة ومطلقة وإنما ينبغي أن نضع في الاعتبار أن هذه الأمور جميعها تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن مرحلة لأخرى وأن هذه الأمور ينبغي أن تفهم وتعالج في سياق الخصوصية البنائية والثقافية لكل مجتمع من جانب، والخصوصية التاريخية من جانب آخر.

وأن المتتبع للكتابات المتعددة في موضوع المشاركة بصفة عامة والمشاركة السياسية على وجه الخصوص يلاحظ أن المشاركة قديمة ومتزامنة مع نشأة وتطور الفكر السياسي، لذا فقد احتلت المشاركة السياسية مكانة بارزة بين اهتمامات علم الاجتماع و علم السياسة والكثير من المجالات العلمية الأخرى.

"فقد ظهرت دراسات المرأة في معظم أنحاء العالم كمجال للبحث والدراسة والتعليم في المجتمع المعاصر نتيجة تأثير ما يعرف بالحركة النسائية العالمية في المؤسسة الأكاديمية"(1). "وقد بدا التاريخ المعروف من تلك الحركة النسوية مع الموجة الأولى من الحركات النسائية التي نشطت بوحي من الثورة الفرنسية ومشاركة النساء فيها. كما كأن لظهور مؤلف ماري ولستونكراف بعنوان دفاع عن حقوق المرأة في عام 1792م إيذانا ببدايات هذه الموجة"(2).

وعلى الرغم من هذا التحديد المبكر لبداية الدراسات عن المرأة في الغرب والذي يمتد إلى آخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، فأنه من المؤكد أن القرن العشرين قد شهد نموا فارقا في الكتابة عن المرأة في الغرب بهذا التوجه الجديد...

فقد زادت الإصدارات حول هذا الموضوع كاشفة عن نطاق متسع من الأبحاث وعن تشكيل مساحات جديدة للمعرفة. وجاءت معظم دراسات المرأة في الغرب في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين شديدة الالتزام بالأولوية النسوية لتحرير المرأة، حتى أنه يمكن الإشارة إليها على أنها كراسات نسوية"(3).

ولكن هذا التطور لم يكن على نفس المستوى من البداية والتلاحق في بقية العالم. فلقد تأخرت دراسات المرأة في دول العالم الثالث وفي إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط من ناحية، وتأثرت بالخصوصية الثقافية لهذه المناطق من الناحية الأخرى. وربما كأن النصف الثاني من القرن العشرين هو البداية الحقيقية للكتابة عن المرأة على الرغم من أنها لم تحمل هذا التوجه الحاد في الالتزام في الدفاع عن حقوق المرأة والاستجابة لتيار الحركة النسائية الغربية. وتذكر أمينه ماما أن الدراسات حول المرأة الإفريقية بدأت على أيدي باحثين غربيين أنثروبولوجيين من أمثال بولم وروزالدوول امفير وغيرهم(4). وقد سعى عدد كبير من النساء الإفريقيات إلى تطوير الاهتمام بموضوعات المرأة في الثمانينيات من القرن العشرين. وعلى الرغم من تأثر دراسات المرأة بواسطة الإفريقيات بالحركة النسائية العالمية والإقليمية والوطنية، الا أنها تأثرت أيضا بعوامل أخرى مثل الظروف السياسية القومية والإقليمية، وصناعة التنمية وأزمات التعليم في إفريقيا وغيرها(5).

وتشير سيمونا شاروني إلى أن العقدين الأخيرين من القرن العشرين قد شهد تزايدا بدراسة المرأة وقضايا النوع في الشرق الأوسط كما يبدو من خلال متابعة إعداد الكتب والمقالات والرسائل العلمية التي ظهرت في تلك الفترة حتى أنه يمكن القول أن هذا الميدان أصبح يمثل فرعا مستقلا في الدراسة(6). وفي السياق نفسه أشارت

مارجوت بدران إلى أن البعض يؤرخ لبداية دراسة المرأة في الشرق الأوسط كفرع مستقل منذ أواخر السبعينيات من القرن العشرين، ولكنها رأت أن هذا غير صحيح، وأنه يمكن القول أن ذلك بدا مع بداية الورقة التي قدمتها زاهية دوجان في مؤتمر المرأة العربية والذي عقد بالقاهرة عام 1944م، حيث دعت الجامعة العربية إلى إفراد مقرر دراسي عن المرأة العربية في المقررات الجامعية(7). بالإضافة إلى هذا هناك الكثير من الدراسات التي تناولت المرأة نجدها منشورة على شكل بحوث ومقالات في الكثير من المجلات التي صدرت خلال القرن الماضي منها : مقال هدى شعراوي : أسس النهضة النسائية وتطوراتها في مصر، والكتيب الذي أصدره على احمد شباط بعنوان : تعليم المرأة الحديثة وأثره في تربية النشء عام 1937م، ومقال عبد العزيز عزت : مصير المرأة الاجتماعية عام 1944م، وكذلك البحث الذي أعدته لجنة بحوث المدرسات والموظفات بوزارة التربية والتعليم في مصر عام 1959م تحت عنوان: علاج مشكلات المرأة الموظفة. أما أقدم رسالة ماجستير من قسم الاجتماع ذات صلة بقضايا المرأة فهي التي تقدم بها فؤاد ذياب عام 1960م والتي جاءت تحت عنوان : قياس اتجاهات الرأي العام حول منح المرأة حقوقها السياسية.

ولقد تطور حجم الكتابة عن المرأة تدريجيا حتى بلغ أقصاه في نهاية القرن العشرين. و لم يكن هذا التطور قاصرا على زيادة الأعمال المنشورة عاما بعد أخر فقط، وإنما أيضا زيادة نسبه الأعمال المنشورة والخاصة بالمرأة بالقياس إلى إجمالي المنتج السوسيولوجي بصفة عامة. وقد أكدت إحدى الدراسات الحديثة التي اهتمت بقضية المرأة أن هناك 450 عملا سوسيولوجيا خلال نصف قرن تمثل نسبته 7,3% تقريبا من مجمل الإنتاج السوسيولوجي العربي(8).

إن هذا الكم الهائل من الأعمال والأبحاث السوسيولوجية الخاصة بالمرأة تستدعي وقفة تحليلية نقدية لتوضيح الرؤية وكشف الثغرات. إذ أن من الحقائق المسلم بها أن تحليل الإنتاج العلمي وتقويمه وتقييمه ونقده يشكل جزءاً جوهرياً في بناء العلم وأساسا لاغنى عنه في ممارسة البحث العلمي، فعن طريقة يمكن معرفة حجم هذا الإنتاج وتوزيعه، وعوامل نجاحه وتواصله، ومواطن تذبذبه وتعثره، فهو يسلط الضوء على ما له من ايجابيات ويكشف ما يعتريه من نواقص أو سلبيات. كما أنه يؤدي إلى الحد من إنتاج الرديء من الأعمال العلمية والبحثية، والتحليل يحدد قيمة العمل العلمي وجدواه العلمية ومدى فائدته الاجتماعية، وعن طريقه يمكن الحكم على ما إذا كنا بصدد عمل علمي آو أننا بصدد عـــمل يخرج عن حـــدود آو نطاق مفهوم العمل العلمي.

وفي ذات الوقت، فإن هذا الكم من المنتج السوسيولوجي الخاص بالمشاركة السياسية للمرأة العربية يتناول جوانب عديدة من قضايا المرأة ومشكلاتها، ومن ثم فإنه يحتاج إلى جهد أكبر ووقت أطول يتعدى قدرات هذا البحث المتواضع، لذا فقد تقرر أن ينصب التحليل الحالي على ذلك المنتوج السوسيولوجي الذي عني بالمشاركة السياسية للمرأة العربية خلال الفترة الممتدة من عام 1980-2010م.

2. أهداف الدراسة.

يهدف البحث الحالي إلى كشف خصائص واقع حال المعرفة في مجال المشاركة السياسية للمرأة. ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية :

-قياس الجدوى التي أسهمت بها هذه الدراسات من إضافة تراكمية في مجال المشاركة السياسية للمرأة

- قياس فعالية هذه الدراسات أو قدرتها على التعبير عن واقع المجتمع وهمومه وقضاياه.
- قياس كفاءة الباحثين ومدى التزامهم بالقواعد المرعية بشأن البحث العلمي.

3. تساؤلات الدراسة :

تنطلق الدراسة الحالية من تساؤل رئيسي مؤداه : ما واقع التراث السوسيولوجي الذي اهتم بمشاركة المرأة السياسية؟ ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

- ما الخصائص الرئيسية لهذا الإنتاج؟
- ما القضايا الرئيسية التي أثارتها هذه الدراسات؟
- ما الأطر النظرية التي اعتمدها الباحثون في توجيه دراساتهم؟
- ما الأساليب المنهجية التي استخدمت في هذه الدراسات؟

4. الإجراءات المنهجية للدراسة

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التحليلية التفسيرية. أما من حيث المنهج المستخدم في الدراسة، فقد اعتمدت الدراسة الراهنة على المزاوجة بين التحليل الكمي والتحليل الكيفي باستخدام دليل تحليل اعد لهذا الغرض بهدف التعرف على الظاهرة المدروسة من خلال الرصد الكمي لمتغيراتها الرئيسية والتي كانت موضع اهتمام الدراسة.

أما عينة الدراسة : فتعتمد هذه الدراسة في المقام الأول على الحصر التقريبي الذي أعدته الباحثة والذي يصح أن يسمى عينة عشوائية كبيرة، والذي اشتمل على البحوث والدراسات التي أجراها باحثون عرب في الفترة المحصورة من عام 1980م

حتى عام 2010م، وقد بلغ مجموع ما تم حصره 167 عملا بحثيا. وللضرورة البحثية فقد تم تقسيمها إلى ثلاث حقب تاريخية. ويلاحظ على هذه العينة مايلي : أن تكون ذات طابع أكاديمي. وأن يكون منتج سوسيولوجي. وأن تدخل في الإطار العنوني. وأنها اقتصرت على البحوث لباحثون عرب فقط.

أداة الدراسة : وتستعين الدراسة كذلك بدليل التحليل الذي اعد خصيصا لذلك، حيث شمل عدة محاور رئيسية وأخرى فرعية تتفرع منها. وهذه الأداة هي الأنسب في جمع المادة العلمية في البحوث ذات الطابع المكتبي.

ثانيا : الإطار التحليلي المعرفي للدراسة : الأساس النظري وإمكانية التطوير.

نظرا لما للتحليل من أهمية علمية كبيرة في كافة فروع العلم المختلفة فقد _ أي التحليل _ أصبح الشغل الشاغل لكثير من العلماء والمتخصصين، وأصبحت المعارف والأفكار تقاس بقدرة الأطر التحليلية على تحليل جوانبها المختلفة، وإلا أصبحت هذه المعارف والأفكار في جانب منها عديم الفائدة أو الأهمية لما ينتاب جانب منها أيضا الغموض وعدم الوضوح. ومن هنا، فقد شغل جل اهتمام العلماء والمفكرين الاجتماعيين.

وفي إطار التحليل، نجد أن علم الاجتماع قد طور العديد من الأطر التحليلية التي استخدمت لتحليل الأبنية النظرية، منها الإطار التحليلي الذي قدمه هاري المر بيرنز والذي يربط فيه الأفكار بالمجتمع أو الدولة التي ظهر فيها. بينما يتمثل الأسلوب الثاني للتحليل في الأسلوب الذي قدمه عالم الاجتماع الأمريكي دون مارتندال، والذي يرى فيه الأبنية النظرية باعتبارها حلقة في تطور نسق التفكير العلمي, ويتحدد الأسلوب الثالث للتحليل في الطريقة التي حلل بها عالم الاجتماع بيترم

سروكين الأبنية النظرية من خلال تتبع تطور قضاياها وأفكارها حتى الجذور من ناحية، إضافة إلى تقديم تحليل نقدي لها من ناحية ثانية. ويعد الأسلوب الذي قدمه عالم الاجتماع ايرفنج زايتلن احد الأساليب المتميزة في هذا الصدد، والذي حلل فيه الأبنية بالنظر إلى الدور الإيديولوجي الذي تلعبه، بحث تعد المتغيرات الإيديولوجية هي المتغيرات المستقلة في تأسيس تطور الأبنية النظرية. وارتباطا بذلك، قدم عالم الاجتماع الأمريكي الفن جولدنر إطارا تحليلياً، حيث حاول فهم تفاعل الأبنية النظرية وميلها إلى الالتقاء ببعضها البعض بالنظر إلى التفاعل الحادث على الصعيد القومي من ناحية، والصعيد العالمي من ناحية ثانية. ويشير تأمل هذه الأطر التحليلية إلى أن غالبها يقع في خطأ الإدراك والتحليل الأحادي للأبنية النظرية، التي يمكن أن يؤسس بناؤها استنادا إلى كل هذا المتغيرات مجتمعه(9).

وهناك بعض الأطر النظرية التي قدمها بعض علماء الاجتماع والتي تعتبر محاولات نظرية أكثر نضجا، واحدث أنتاجا.

ونبدأ بنموذج روبرت ميرتون(10). حيث يمثل المنظور الوظيفي الميرتوني التأثير الأقوى في مجال علم اجتماع العلم، حيث افترض أن العلم منظمة اجتماعية مسئولة عن أنتاج المعرفة العلمية المعتمدة، ويشكل بنائه مستويان هما: بناء معياري، وبناء اجتماعي. وقد حدد النموذج المعياري للعلم في أربعة خصائص من المجموعات النظامية هي: العالمية أو الشمولية، والمشاعية أو العمومية والنزاهة، أو اللا مصلحة، والشك المنظم. أما البناء الاجتماعي للعلم: فيتضمن كلا من البيئة الكبرى والبيئة الصغرى لعملية أنتاج العلم والمعرفة، وتتمثل البيئة الكبرى للعلم في النظم الكبرى للمجتمع، كالسياسة، والاقتصاد، ونظام الطبقة، والوعي

الاجتماعي، بينما تمثل البيئة الضيقة للعلم في الوسط الثقافي الذي يضم المناخ الفكري، والمدارس المختلفة للتفكير، والجامعات والأكاديميات، والتقاليد والمعايير التي تحكم هذه السياقات المحلية.

وقد قدم ميرتون نموذج لتحليل علم اجتماع المعرفة، أي وضع تصنيف لتحليل الدراسات التي تندرج تحت علم اجتماع المعرفة. سنشير إلى بعض مقوماته : أين يقع الأساس الوجودي للنتاجات العقلية؟ ماهي النتاجات العقلية التي يمكن تحليلها تحليلاً سوسيولوجياً؟ كيف ترتبط النتاجات العقلية بالأساس الوجودي؟ لماذا؟ الوظائف الظاهرة والكامنة التي تعزى إلى هذه النتاجات العقلية المـــشروطة وجودياً؟.

ومن الأطر التحليلية المهمة ذلك المدخل الذي قدمه نورمان فيركلاف ويشير هذا المدخل إلى الدور الفعال للخطاب في تشكيل العالم الاجتماعي، وأن المهمة الأساسية للتحليل النقدي للخطاب هي الكشف عن تأثير استخدام اللغة وتأثرها بالسياق الاجتماعي"(11). ويذهب فيركلاف إلى "أن التحليل النقدي للخطاب يمكن أن يمدنا بأدوات لفهم وتفسير الممارسات السياسية والثقافية والاجتماعية المختلفة،

ويذهب فيركلاف إلى أن "الحادثة الخطابية ذات ثلاث أبعاد أو حقائق، فهي أولا حادثة مكتوبه أو منطوقه أي أنها تمثل،ثانيا شاهد أو جزء من ممارسة خطابية، ففي سياقها يتم إنتاج وتأويل النص، وهي ثالثاً وأخيرا جزء من الممارسة الاجتماعية وثيقة الصلة"(12). وعليه، فأن الإطار التحليلي التكاملي في نظرية فيركلاف يقوم على ثلاث أسس مرجعية، "فهو أولا: يستفيد من التحليل النصي

الذي يقدمه التراث الإنساني، وثانيا يستفيد من التحليل المايكروسوسيولوجي، ونظريات التأويل داخل علم الاجتماع، بما في ذلك الاثنوميتودولوجيا، وتحليل المحادثة. وأخيرا يستفيد من التحليل الماكروسويولوجي للممارسة الاجتماعية بما في ذلك نظرية ميشال فوكو"(13).

ومن الأطر المهمة ما قدمه كارل مانهايم في تحليله للمعرفة العلمية. فقد عالج كارل مانهايم علم اجتماع المعرفة كنظرية ومنهج، وكأت هذه الفكرة احد الأسس الهامة التي بني عليها معظم رؤيته الفكرية المتعلقة بهذا الموضوع، فحاول أن يربط بين علم اجتماع المعرفة كنظرية علمية تستخدم في تفسير وتحليل العلاقة بين المعرفة والمجتمع .

لقد اقترح مانهايم عدة أساليب ومعايير لعلم اجتماع المعرفة كما حدد بعض الخطوات الهامة في هذا الصدد(14) : أن تعزى الفكرة إلى وعي أو فهم مغلق نسبيا وأن نشيد نماذج لأساليب الفكر وأشكاله. وأن نحدد المدى أو الدرجة التي يبلغها الأفراد بالفعل في تفكيرهم وأفعالهم على طول هذه النماذج المشيدة. وأن نستنبط أو نشتق أنساق الفكر من الجماعات أو الشرائح التي تعبر عنها. وأن نبحث هذه الجماعات بالرجوع إلى الهيكل السوسيوثقافي الكلي، وأن نحدد السمات المميزة للقضية أو الحكم ونرجعها إلى حقبة أو مرحلة معينة أو لموقف بعينه. وفي هذا الصدد طور مانهايم هذا المعيار التالي :

"تحليل المفاهيم المستخدمة، وتحديد المفاهيم المضادة، وتحديد المفاهيم الغائبة، وبناء الأداة التصنيفية، وتحديد النماذج الفكرية المسيطرة، ثم تحديد الأنطولوجيا المتصورة على نحو مسبق"

أما علي ليلة فقد قدم إطار تحليل متقدما وشاملا، إذ أنشغل هذا الإطار في تحليل البنى النظرية للمنظر أو المفكر، حيث يتشكل هذا الإطار النظري من مستويين : المستوى الأول يمكن من خلاله التعرف على الإحداثيات أو المتغيرات المختلفة التي أسست البنية الفكرية للمفكر من جوانبها المختلفة أو أثرت عليها. أما في إطار المستوى الثاني حيث يمكننا التعرف من خلاله على تأثير تفاعل هذه الإحداثيات أو المتغيرات على تشكيل الإطار النظري للمنظر بما يتضمنه من قضايا تشكل طبيعة رؤيته للتفاعل الحادث في الواقع الاجتماعي. ورغم هذا التقسيم فإن كلا من المستويين بينهما تعاون واعتماد متبادل، إذ أن المستوى الأول يسهم في بناء المستوى الثاني للإطار التحليلي، وهو المستوى الذي يتبلور على هيئة مجموعة من الافتراضات النظرية التي تنمو مع المنظر، ومن خلال تفاعله مع أحداث حياته، والتفاعل الاجتماعي الحادث في سياقه الاجتماعي، وكذلك القضايا الفكرية المعاصرة له. بحيث نجد أن هذا المستوى يضم عادة مجموعة من القناعات النظرية التي تشكل خلفية لتنظير المنظر، في حين ضم المستوى الأول خمسة أبعاد أو عناصر أساسية لعبت دورها في تشكيل مقولات بنائه النظري، وهذه الأبعاد كالأتي:

-الحياة الشخصية للمنظر.

-الإطار الفكري للمنظر.

-السياق الاجتماعي والثقافي للمنظر

-الاقتراب أو المدخل المنهجي للمنظر.

ثالثا - التصور العيني للواقع الاجتماعي:

يتضح من خلال استعراض الأطر التحليلية السابقة أنها سارت في تطايرها النظري التحليلي وفق ثلاث مستويات :

_ المستوى الأول : حيث حاول وضع تصور أو إطار تحليلي يعتمد في غالب صياغاته النظرية على إحداثيات السياق الخارجي أو البيئة الخارجية، رغم أنها لم تهمل بصورة كلية بنية العلم او التركيب الداخلي، إلا أن جل اهتمامها تركز بتحليل العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وتأثير ذلك على التنظير الاجتماعي، أي كانت فلسفتها قائمة على إظهار علاقة الفكر بالوجود الاجتماعي.

_ المستوى الثاني : حاول أن يستنطق النص الداخلي، أو البحث عن وجودية بين ثنايا الحروف كما تزعم، واعتمدت على اللغة وتحليل الخطاب باعتبار أن اللغة مخلوق اجتماعي يفصح بطريقة أو أخرى عن مكنونه الاجتماعي.

_ المستوى الثالث : أصحاب هذا المستوى يرون أن المعرفة تتأثر بجانبين، وهما ما طلق عليهما بالجانب السوسيولوجي والجانب الابستيمولوجي، ويذهب هؤلاء _ المنظرون _ إلى أن الاعتماد على جانب واحد في عملية التحليل يفقد لازم من لوازم التفسير المعرفي.

تصور مقترح لتحليل الإنتاج الاجتماعي العربي في مجال المشاركة السياسية للمرأة.

تستفيد الدراسة الحالية من جميع الأطر التحليلية التي تمت الإشارة إليها في الصفحات السابقة، وتم تحديد موطن الاستفادة بموضعين : الموضع الأول، حيث

سيتم صياغة توليف أو تشكيل نظري معين يجمع بين مقولات هذه الأطر، بحيث يمكن على ضوءه تحليل الإنتاج العلمي موضع الاهتمام. في حين يمكن الاستفادة من هذه الأطر (الموضع الثاني) او بعضها في أثناء الممارسة التفسيرية التي ستكون ممتده على طول محاور التحليل. أما الإطار التحليلي المقترح والذي على ضوءه _ كما اشرنا _ سيتم تحليل الإنتاج العلمي فيتكون من ستة أبعاد، وهذه الأبعاد هي:

1- البعد الذاتي : ورغم أن هذا البعد قد استبعد من قبل بعض الأطر النظرية السالفة الذكر إلا أن التحليل المتأني يكشف ما لهذا البعد من اثر كبير على طبيعة ونوعية الإنتاج الاجتماعي، لذا فقد تم استخدامه في أكثر من وسيلة من تلـــــك التي استخدمت في جمع المعطيات العلمية الميدانية.

2- البعد البنائي : استفاد البحث الحالي من بعض المفاهيم والافتراضات التي قدمتها نظرية تشكيل البنية للعالم جيدنر(15)، من هذه المفاهيم : الفعل والممارسة،القصدية،المصادر،البناء،النظام،البنينه،الكوابح.

والبحث الحالي _ رغم الاعتراضات التي يصعب ذكرها هنا _ فأنه يرى أن البناء الاجتماعي بصورة عامة، والمجال العلمي على وجه الخصوص، يتأثر بالممارسات الواعية (القصدية) للباحثين بما يمتلكون من مصادر (هابيتوس) أو رأس مال.

3-البعد الفكري (الايديولوجي) : يشير ماهايم إلى أن الايديولوجية كأداة تحليلية يمكن ومن خلال ما اسماه بالمقارنة بين المنظورات المتعددة أن نكشف عن الأفكار السائدة والمتصارعة في المجتمع، ورغم أنه أكد على كل من الرأسمالية والماركسية، إلى أن علي ليله من خلال تحليله المبسط لهذه النقطة بالذات يشير في متصله

الوظيفي(16)، إلا أن كل التوجهات النظرية هي امتداد لهذين التوجهين النظريين (الوظيفي والماركسي).

4 -البعد العيني : يشير هذا البعد إلى المتغير الأكثر فاعلية في تغيير الواقع الاجتماعي، ولما كانت البحوث تدور حول موضوعات أو قضايا أو مشكلات يذهب أصحابها في أنها من صميم الواقع الاجتماعي، وأن معالجة هذه المتغيرات يمكن أن يسهم في تغير واقع المشاركة السياسية للمرأة، لذا فقد استرشد البحث الحالي بما أتاحه التراث البحثي الذي عني في هذا المجال، ومن ثم وضع متصل معين يتم على ضوءه تقسيم قضايا الاهتمام كما تبدت في البحوث موضع التحليل.

5-البعد التاريخي : يتيح التحليل التاريخي فرصة للنفاذ إلى البناء الداخلي للحقيقة التاريخية للعالم، وهو تحليل يكشف عن قانون التغير الذي يتحكم في تطور كل العناصر المختلفة للثقافة، وهنا يقترح لنا مانهايم منهجين مترابطين في تحليل البناء والنظام التاريخي هما التطور الراسي والتطور الأفقي. وفي هذا البحث تم الاستعانة بهذين المنهجين لتحليل الإنتاج العربي في مجال بحوث المرأة، تارة من خلال تتبع تطورها التاريخي، وتارة أخرى أفقيا بقياس حجم ومساهمته في دراسة قضايا المشاركة السياسية المختلفة.

6- البعد المنهجي : يرتبط هذا البعد ببنية التنظير للمنظر، وهو يستخدم _ وكما يذهب ليلة _ في ثلاث استخدامات : حيث يشير إلى الجهاز المفاهيمي للمنظر، وإلى المتغيرات الفاعلة في الظاهرة الاجتماعية، وإلى الإجراءات المنهجية التي يتبعها الباحث في إجراء دراسته.

ولابد من الإشارة هنا أن الدراسة الحالية بالإضافة إلى الأبعاد المذكورة أعلاه، فقد استفاد من المتصل الوظيفي للدكتور علي ليلة، والمقياس الثلاثي للدكتور صلاح سالم زرنوقه، والمدخل السوسيو_ابستيمولوجي للدكتور احمد بدوي، وبعض الدراسات التي تناولت بالرصد والتحليل الأعمال الفكرية المختلفة. كما أننا أوردناها هنا _الأطر التحليلية _ بقصد إتاحتها للباحثين وإعلامهم عن هكذا اطر تحليلية وليس بالضرورة أن تجد لها تجسيد حي في الدراسة الحالية.

رابعا : عرض تحليلي لمحاور الدراسة.

لقد تم تجميع عناوين الأعمال المكتوبة عن مشاركة المرأة السياسية من خلال الحصر التقريبي التي سبقت الإشارة إليه، وفي بادئ الأمر(المحور الأول) تم التطرق إلى خصائص هذه الأعمال، حيث شملت هذه الفقرة تصنيفها حسب مراحل تاريخية لاكتشاف مدى التطور في حجم الكتابة عن مشاركة المرأة سياسيا، ثم الأعمال حسب نوع الأعمال المكتوبة للإشارة إلى النمط السائد للإنتاج المكتوب عن مشاركة المرأة السياسية. كذلك تم تصنيف هذه الأعمال حسب نوع الكاتب (ذكر/أنثى) للكشف عن انعكاسات نوع الكاتب على اهتمامه بالكتابة عن المرأة.

أما المحور الثاني فقد تناول تصنيف الأعمال السوسيولوجية حسب اهتمام كل عمل، استنادا إلى الألفاظ التي تضمنها عنوان العمل، ثم تجميع مجموعات الأعمال المرتبطة بكل قضية ومقارنتها من حيث الحجم بعضها بالبعض الآخر للكشف عن أهم القضايا التي استحوذت على اهتمام الكتابات عن مشاركة المرأة السياسية.

في حين تناول المحور الثالث وبنوع من الاختصار الشديد الاقتراب أو المداخل النظرية التي وجهة تلك الأعمال السوسيولوجية، والكشف عن تأثير التحولات

العالمية على استخدام هذا الإطار النظري او ذاك في توجيه بحوث السياسية، والكشف عن المضمون الايديولوجي المستتر خلف تلك الأطر النظرية.

وتم تخصيص المحور الرابع للكشف عن المنهجية المستخدمة في تلك الأعمال، ورغم صعوبة هذا المحور بالذات وتفرعه وتشعبه إلا أننا حاولنا قدر الاختصار على المهم والاهم ابتداء من الإجراءات المنهجية المتعبة من قبل الباحثين وما تتضمن من أنواع المناهج والأدوات المستخدمة وأنواع العينات...الخ. وطبيعة التناول وشمل نطاق التناول ونوع التناول...الخ.

خامسا: مناقشة ختامية لأهداف الدراسة الرئيسية.

1. الخصائص الرئيسية للأعمال السوسيولوجية الخاصة بمشاركة للمرأة السياسية.

سبق وأن اشرنا أن الدراسة الحالية قدمت حصر تقريبيا لها الإنتاج بلغ167 عملا بحثيا في مجال المشاركة السياسية للمرأة، توزع وفقا لثلاث خصائص رئيسية، كأن لها الدور الفاعل في مجمل الممارسات البحثية التي قدمها الباحثين في هذا المجال.

فمن حيث توزيع الإنتاج الزمني، فأن الإنتاج توزع على ثلاث حقبة تاريخية واقعة بين عام 1980-2010م،منها37عملا في الحقبة 1980-1990. و 52 عملا في الحقبة 1991-2000، و 78عملا في الحقبة الأخيرة.

ويلاحظ بصفة عامة أن عدد الدراسات قد تزايد مع التطور الزمني في شكل متوالية هندسية، أي أنه تضاعف تقريبا وبنفس المعدل كل عشر سنوات، ولعل ذلك يعود إلى الزيادة في إعداد الباحثين الاجتماعيين، والتوسع في أنشاء مراكز البحوث والجامعات خلال الثلاثين سنه الماضية، ثم التوسع النسبي في مجال حرية بحث ومناقشة القضايا المتعلقة بالنظام السياسي العربي.

ومن حيث مجال النشر أو قالب الكتابة، فأننا نشير إلى الأعمال التي نطلق عليها أعمالا سوسيولوجية، ورغم الصعوبة التي وجدناها في تنميط هذه الأعمال، إلا أننا اتخذنا من التصريح المباشر من قبل أصحابها كمعيار للتصنيف. ويمكن التمييز بين أربع مجالات أو قوالب وهي : بحث أو مقال علمي منشور في مجلة، والرسالة العلمية، (ماجستير، او دكتوراه)، الكتاب، وأخيرا الأوراق العلمية التي قدمها أصحابها في الندوات والمؤتمرات العلمية.

ويتضح أن النسبة الغالبة من الأعمال السوسيولوجية جاءت عبارة عن بحوث أو دراسات أو مقالات منشورة في دوريات علمية وحصدت (71) عملا علميا، والأعمال السوسيولوجية التي كتبت كرسائل علمية تتعلق بمشاركة المرأة السياسية فقد بلغت (39) رسالة جامعية، و(35) من الأعمال تتخذ قالب كتابيا. أما بقية الأعمال كالأوراق العلمية التي قدمت في المؤتمرات والندوات فقد بلغت في مجموعها (22) عملا فقط.

أما نوع أو جنس الباحث، فقد كشفت البيانات الخاصة بالأعمال السوسيولوجية التي تم جمعها لغرض الدراسة الراهنة عن تزايد تدريجي في حجم الكتابات التي أنجزت عن المشاركة السياسية للنساء بواسطة النساء، فرغم البداية المتواضعة 07 عملا قبل عام 1990م مقارنة بالذكور طبعا، إلا أن بالنظر إلى عدد النساء الباحثات بالنسبة للذكور في تلك الفترة تعد هذه النسبة مقبولة. ثم بدأت الأعمال السوسيولوجية تميل نحو ترجيح كفة المرأة في هذا المجال - وإن كانت زيادة طفيفة -إذ بلغت28 عملا سوسولوجيا. إما السياق الثالث فقد شهد تراجع للأعمال ذات الطابع النسائي حيث نال 26 عملا من مجموع البحوث الخاضعة

للبحث والتحليل. وهذا مؤشر طيب على أن قضايا المجتمع ككل أصبحت بؤرة اهتمام المرأة الباحثة.

2. القضايا التي تناولتها الأعمال السوسيولوجية الخاصة بالمشاركة السياسية للمرأة.

من المفترض أن تساعد عناوين الأعمال السوسيولوجية التي أخضعت للتحليل على إيجاد تصنيف وتجميع لقضاياها، إلا أننا نجد أنها تعاني من مشكلات كثيرة في هذا المجال : فبعض عناوين الأعمال لا تقدم دلالة واضحة على القضية التي تركز عليها، إذ في جلها ذات طابع عام، وبعض الأعمال يحمل عنوانها دلالات لقضايا وتوجهات عديدة، بحيث يصعب وضعها ضمن قضية واحدة بعينها. نتيجة لذلك فقد تم تكثيف هذه الأعمال، ومن ثم جاء التصنيف وفقا للقضية الأكثر إلحاحا من قبل الدارسين، وأهملنا القضايا الهامشية أو الثانوية التي كثير ما يعتمد بعض الباحثين على تصنيفها تحت قضيتين أو أكثر.

وتبين أن موضوعات البحث تغطي اغلب المجالات التي تقع في دائرة اهتمام حقل المشاركة السياسية. وبالاعتماد على تصنيف بدوي يمكن توزيعها على ثلاث قطاعات رئيسية : القطاع البؤري والذي يحتل موقع المقدمة من حيث الأهمية ويشمل موضوعات: معوقات المشاركة السياسية (38.9) والتنشئة السياسية (14.3)، والقطاع الأوسط وشمل قضايا وموضوعات التحولات السياسية (10.1)، والأحزاب السياسية (8.9)، والجمعيات الأهلية (7.7)، والأداء البرلماني(6.5). والقطاع الهامشي يتمثل التنظير السياسي (4.1)، والتشريع القانوني (4.7)، والنخبة السياسية (1.7)، والأزمة السياسية والأداء السياسي ولكل منهما عملين فقط.

وعلى صعيد الحقب الزمنية الثلاث نجد أن موضوع معوقات المشاركة السياسية حظي بالاهتمام الأكبر، إذ اقتربت من نصف الإنتاج في السياق الأول (17 عملا). وفي الحقبة الثانية كانت المعوقات أيضا في المقدمة (26 عملا) بحثيا، وهو الحال نفسه في الحقبة الثالثة أيضا بواقع (22 عملا). ولم يطرأ تغير كبير على باقي الموضوعات، فقد حافظت على مستواها في السياق الأول. أي أن مجمل القضايا في هذا السياق لم تتزحزح من قطاعها الأدنى وهو القطاع الهامشي. إلا أن الاهتمام في السياق الثاني تحرك قليلا من القطاع الهامشي نحو القطاع الأوسط لخمسة قضايا رئيسية، الأمر الذي يدفع للاعتقاد بتوجهات بحثية جديدة للباحثين خلال السنوات القادمة تتجه نحو بحث الأحدث من المسائل الاجتماعية المتعلقة بهذا الموضوع.

إما في ما يتعلق بتوزيع القضايا المبحوثة تبعا لنوع الباحث، فإن التكشيف المتأني للنصوص المدروسة يبين جملة من الملاحظات، منها : ارتفاع نسبة مشاركة الباحثات خلال الحقبتين الزمنيتين الأخيرتين مع ثبات النسبة للباحثين، وتتوقع الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع أن يرتفع الفارق في الإنتاجية في السنوات القادمة معللة الوضع بارتفاع نسبة الطالبات في مرحلة الإجازة الجامعية. كذلك أن أنتاج الباحثات مقارنة بالباحثين يتسق مع نمط الإنتاج العام مع وجود فروق في الاهتمامات البحثية على مستوى السياقات الزمنية الثلاث، فنجد جل الاهتمام يتركز ببحث المعوقات إلى تحول دون مشاركة المرأة السياسية، كالمعوقات الثقافية والاجتماعية والسياسية والقانونية...الخ.

إما من حيث ميدان الإنتاج أو قالب الإنتاج وعلاقته بالقضايا المبحوثة، فأننا نجد أن قضايا المعوقات تحتشد في الرسائل العلمية(27 عملا)، مقابل هذا نجد

قضايا كالجمعيات الأهلية والتنشئة السياسية والأزمة السياسية والتشريع القانوني اهتمت بها مجالات نشر أخرى كالدوريات العلمية (64 عملا)، والكتب (24عملا) وكذلك الأمر بالنسبة لأداء البرلماني وبقية الموضوعات نجدها منتشره في جميع المجالات المذكورة.

3. الأطر النظرية الموجة للدراسات موضع الاهتمام والتحليل.

ويلاحظ من خلال التحليل تباين حظوظ المداخل والأطر النظرية المستخدمة من قبل الباحثين، إلا أن السمة الغالبة هي ثبات نسب التبني وخيارات الباحثين لهذه الأطر رغم التغيرات الكونية التي حدثت خلال العقدين الماضيين وما تلاهما. فالاتجاهات الوظيفية بمختلف مدارسها ومقترباتها حصدت المركز الأول بنسبة (34.1) دراسة، يليها الاتجاه المادي التاريخي (19.7)، ثم الاتجاهات النسوية (19.1)، ثم تلك البحوث التي لم تتبنى أي مقترب (12.5)، يلي ذلك الخصوصية (4.5)، والمقترب القانوني (6.5)، وهناك بعض الاتجاهات الحديثة والمستعارة بنسبة (3.1).

وهذه الأرقام تشير إلى جملة من الملاحظات : فمن ناحية نوعية المداخل، كأن استخدام المداخل النظرية الأساسية الأوسع والأكثر شمولا هو السائد طوال السياقات الزمنية الثلاث، كذلك حافظت المقتربات التي توصف بأنها أضيق واقل شمولا على مستوى ثابت تقريبا في الحقب الثلاث السالفة الذكر. لكن الملفت للنظر أن هناك اطر نظرية جديدة _ وأن كانت أجنحة للمدرسة الوظيفية_ أكثر تحديدا بدأت تقتحم الساحة منذ مطلع الألفية الثالثة ولحد هذه اللحظة.

كذلك، اختلفت حظوظ المقتربات من الاستخدام وفقا لنوعية أو طبيعة الموضوعات المراد بحثها أو دراستها، فكلما الموضوعات أكثر اتساعا، كأن اللجوء إلى المقتربات الكبرى هو المرجح والعكس صحيح، أي أنه كلما كأن الموضوعات محل البحث أكثر تحديدا وأكثر استقلالية كأن استخدام المقتربات الأضيق يتم بدرجة أكبر.

هناك أيضا بعض المعايير التي حكمت مسالة اختيار مقترب معين، ومن هذه المعايير والتي شكلت ما يشبه بالاتجاه العام معيار تداخل الموضوعات، بمعنى أنه كلما كأن الموضوع المراد بحثه اقرب إلى معالجة قضايا متداخلة أو كأن يدخل في نطاق أكثر من دائرة بحثية أو تعدده جوانبه كأن الأخذ بأكثر من مقترب. والعكس صحيح، فكلما كأن الموضوع له قدر كبير من الاستقلالية وكانت هويته واضحة وكانت حدوده معينة كأن هناك ميل إلى استخدام مقترب واحد محدد في التحليل. وهناك أيضا معيار الميول الشخصية للباحث، بعبارة أخرى هناك مقتربات لها القدرة على اجتذاب الباحثين بسبب سهولة استخدام المقترب أو القدرة على التمكن منه نظرا لشيوعه وتداوله، ثم اتساعه وملائمته لكثير من الموضوعات. وفي المقابل هناك مقتربات لا تثير حماس الكثيرين منهم، سواء بسبب صعوبة استخدامها أو بسبب ما قد يلحق بمن يستخدمه من شبهة الالتزام بموقف سياسي أو إيديولوجي معين. كذلك، نلاحظ أيضا تباين حظوظ المداخل في الاستخدام من مجال نشر لأخر، فعلى مستوى الرسائل كأن هناك (37) مقتربا، و(22) للكتاب، و(108) للدراسات والأبحاث المنشورة في دوريات أو قنوات أخرى.

4- التوجهات المنهجية للباحثين.يقصد بالتوجهات المنهجية للباحثين : الإجراءات المنهجية وطبيعة التناول المنهجي. ويقصد بالإجراءات المنهجية : المناهج والأدوات التي يستخدمها الباحثون في الحصول على الحقائق والمعطيات من الواقع المدروس. وكذلك مصادر هذه المعطيات. أما التناول المنهجي فتشير إلى طريقة معالجة الباحثين لإشكاليات بحوثهم من حيث نطاق التناول ومستواه. وأيضا كيفية تحليل البيانات من حيث الوصف والتحليل والتفسير. ثم مستوى تحليل الظاهرة سواء كان على مستوى الأفراد والجماعات أو المجتمع المحلي،أو تجاوز ذلك إلى المستوى القطري والقومي والعالمي. وتوضح المناقشة التالية طبيعة التوجهات المنهجية لدى الباحثين في ميدان علم الاجتماع من واقع الدراسات موضع الاهتمام.فمن حيث المناهج، إذ تعد المناهج التي درج الباحثون على إتباعها في مجال العلوم الاجتماعية كثيرة، ومن أشهرها : المنهج الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج المقارن ومنهج تحليل المضمون، وكذلك ما يعرف بمنهج دراسة الحالة. ولكل منهج شروط ومبررات استخدامه، ويمكن للباحث أن يستخدم أكثر من منهج داخل الدراسة .

ويتضح أن الرسائل التي اعتمدت على المنهج الوصفي قد بلغت (92) تكرارا، أي بنسبة (54.1%) من إجمالي الدراسات موضع البحث والتحليل. إما تفسير ذلك فيمكن إرجاعه إلى طبيعة الظواهر التي يتناولها الباحثين، كما ترتبط أيضا بميل الباحثين الشباب نحو الموضوعات التي تمكن هؤلاء الشباب من استخدام مناهج بعيدة عن التكلف والتعقيد، وتتناسب مع قدراتهم العلمية.

أن الرسائل التي اعتمدت على المنهج التاريخي قد بلغت (32) تكراراً بنسبة مقدارها (18.8%). ويشير ذلك إلى وعي الباحثين بالأبعاد الزمنية للظواهر الاجتماعية، ومحاولة إدراكها في عمقها التاريخي. كما يشير أن ثمة حركة أكاديمية متجهة نحو محاولة فهم المجتمع في حركته التاريخية، رغم وجود اتجاهات فكرية متباينة أن لم تكن متعارضة حول موضوع دراسة التاريخ الاجتماعي.

وبلغ مجموع الأعمال التي اعتمدت دراسة الحالة كمنهج علمي (25) تكراراً، ويفسر ذلك بعدم قناعة البعض من الدارسين بتفسير الظواهر كميا، بل لابد من التعمق بدراسة بعض الحالات كيفيا. ونجد هذه الوضع قد شاع في بحوث السياقين الثاني والثالث، على عكس بحوث السياق الأول التي جاءت كمية في الغالبية العظمى منها. ونال المنهج المقارن (17) تكراراً. ويكشف لنا هذا الوضع على انزواء الباحثين في دراسة الظواهر في محيطها المحلي دون محاولة ربط الظاهرة بسياقها القطري أو القومي أو العالمي. وحل منهج تحليل المضمون بالمرتبة الأخير ونال (4) تكرارات، وقد يعزى السبب إلى ضعف الدراسات المكتبية التي ارتبط هذا المنهج بها، وسيادة النزعة الامبريقية في البحوث العلمية.

أما من حيث الأدوات المستخدمة بالبحوث، فنشير أولا أن الأدوات المستخدمة تتميز بأنها توافقت مع النزعة الإمبيرقية السائدة في مجال علم الاجتماع في الوطن العربي، والتي تعتمد في ذات الوقت على أدوات تتناسب مع المصدر البشري الشائع في البحوث العلمية.

ويتضح أن هناك (38.3%) من الأعمال اعتمدت على صحيفة الاستبيان كأداة لجمع المعطيات الميدانية. بالإضافة إلى (29.8%) من الباحثين استخدم صحيفة

المقابلة. أما فيما يتعلق بالملاحظة فهناك (13.9%) من الباحثين اعتمد عليها في جمع الحقائق والمعطيات الميدانية. و(6.4%) لجأت إلى دليل دراسة الحالات. والإخباريون (4.9%). والمضمون (4%). كما يوجد هناك ما نسبته (4.4%) من مجموع البحوث اعتمدت على المراجع والمصادر المكتبية دون الاعتماد على أي أداة من أدوات البحث سوى القراءة فقط.

ونلاحظ هنا أن صحيفة الاستبيان والمقابلة إضافة إلى دليل دراسة الحالة محط اعتماد من قبل الباحثين إذ بلغت نسبة الدراسات التي اعتمدت على هذه الأدوات (74.5%) من مجمل البحوث العلمية. أما تفسير هذا الاعتماد على صحائف الاستبيان من قبل الباحثين فيرجع إلى سحر استخدامها وتطبيقها وسهوله تصميمها، فضلاً عن مناسبتها للقضايا البحثية موضع الاهتمام والتي لا تتجاوز حدود مظاهر الظواهر. إضافة إلى نوعية الفئات الاجتماعية المدروسة وموقف الباحث الاجتماعي منها.

وبالانتقال إلى عينة الدراسة، يلاحظ أن حجم العينات السائدة هي التي تتراوح من (100_300)، أو العينات التي تجاوزت هذه الفئة (أكثر من 300)، حيث بلغت نسبة الفئتين (71.1%) وهذا يشير إلى الاهتمام الكبير من قبل الباحثين بدراسة المجتمعات المحلية، وهي مجتمعات صغيرة ،إلا أن هناك محاولة من قبل الباحثين على اختيار عينات ممثلة لمجتمعات كبيرة، (7: 19%) ولهذا نرى في هذه الدراسات سيادة المسح الاجتماعي، يأتي هذا الاهتمام تمشياً مع الدراسات الحديثة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية والذي ينصب على جمع البيانات عن المجتمع الأكبر وإيجاد الحلول لمشكلات عامة يعاني منها أكثر من مجتمع تتوافر فيه الصفات المشتركة.

كما يتضح أيضا أن هناك ما نسبته (20.9%) من مجموع البحوث العلمية لم تتجاوز فيها العينة (100) وحدة، وغلب على الكثير منها دراسة الحالة لأفراد أو اختيار المؤسسات والجمعيات والأسر، او اختيار عينة من الصحف والمجلات وإخضاعها للتحليل المعمق. وقد يفسر ذلك للصعوبة التي تواجه الباحثين عند اختيار مجتمعات كبيرة تتطلب جهداً ووقتاً ومالاً. وهناك دراسات مكتبية_ فكرية، بلغت نسبة هذه العينة (8.9%).

وبالانتقال إلى مصادر البيانات. وفي ضوء النزعة الامبيريقية السائدة في البحوث الاجتماعية لا نتوقع ارتفاع المصادر المادية، وأن كأن الكثير من الباحثين يشير إلى السجلات والوثائق والنشرات الإحصائية الرسمية وغير الرسمية, وكذلك إشارة البعض إلى المعاينة والمعايشة لأسباب الظاهرة، إلا أنها لا تأتي بشيء لتدعيم البحوث العلمية، وتبقى مجرد أرقام في غالبها لا يضيف شي لنتائج البحث. لذلك جاء المصدر البشري في مقدمة اهتمام الباحثين في استيفاء البيانات والحصول عليها حيث بلغت نسبته (65%)، مقابل (6.5%) للمصادر غير المادية. وهذه الأخير ارتبطت بالدراسات المكتبية التي اعتمدت على الكتب والوثائق والسجلات...وغيرها.

4. طبيعة التناول المنهجي. ويشمل نوع التناول ونطاق التناول، وطريقة تحليل البيانات الميدانية، والعوامل التفسيرية.

فمن حيث نوع التناول المنهجي : والذي يقصد به طبيعة الدراسات من حيث كونها دراسات نظرية خالصة أو أنها دراسات أمبيريقية أو أنها تجمع الأسلوبين معاً. فالأعمال ذات التوجه الأمبيريقي يبلغ عددها (20عملا) من جملة

الإنتاج العلمي. وذات التوجه النظري (13 عملا) وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة بالدراسات التي جمعت المستويين النظري والامبيريقي معاً والتي بلغ مجموعها(134عملا). وهذا مؤشر على تجاوز البحث السوسيولوجي العربي أزمة الامبيرقية التي كانت السمة الطاغية لهذا الإنتاج. وقد يكون لتزامن هذا الإنتاج مع ظهور الاتجاهات النقدية والتوفيقية حتمت على البحث العلمي في درجتي الماجستير والدكتوراه بشكل خاص تأتي متضمناً لجانب نظري ليكون للعلم بذلك دورة المجتمعي فضلاً عن اتساقه المعرفي. وهي في هذا الجانب تشير أيضا إلى نضوج العمل البحثي عند الجمع بين المستويين النظري والميداني.

أما نطاق التناول لهذه الرسائل فيشير إلى مدى إدراك الباحثين للعلاقة التي تربط الظواهر والبنية الاجتماعية بصورة عامة. وقد اتضح من خلال التحليل أن هناك (34.6%) من الدراسات تناول الظاهرة على مستوى المجتمع المحلي. و(28.1%) من الدراسات تناولها على مستوى الجماعات. وهناك بعض الأعمال ركزت على خصائص الأفراد بلغت نسبتها (24.8%). وعلى المستوى القطري (9.8%)، . والنطاق القومي نال نسبة مقدارها (1.9%). والنطاق العالمي نال المرتبة الأخيرة بحصوله على بنسبة (0.6%).

ومن حيث أسلوب تحليل البيانات فأننا نشير إلى أن هذه الخطوة تعتبر من أهم الخطوات في كتابة البحوث العلمية، إذ يقوم الباحث بعد جمع المعطيات الواقعية من الميدان إلى تصنيفها وترتيبها وفق نسق معين ثم يستخلص النتائج النهائية ويناقشها ويحللها. وتبين من خلال التحليل أن نسبة (49%) من الباحثين تناول المعطيات

الميدانية في جداول وصفية فقط دون مناقشة أو تحليل. في مقابل (37.2%) من الباحثين عرض البيانات والمعطيات الميدانية في جداول مع عرضاً تحليلا وتفسيرياً لها. وهناك بعض الدراسات تناولت هذه المعطيات تحليلاً وتفسيراً دون اللجوء إلى جداول بلغت نسبتها (13.7%) وهي في معظمها دراسات فكرية. ويفسر زيادة عرض وتناول المعطيات الميدانية عرضاً مجدولا فقط، بارتفاع نسبة التناول الامبيريقي والوصفي وارتفاع نسبة التوجهات النظرية الوظيفية.

العوامل المفسرة : يستخدم الباحثين في تفسيرهم للظواهر الاجتماعية عوامل تفسيرية مختلفة منها : العوامل الثقافية، والعوامل التاريخية، والعوامل السياسية، والعوامل الدينية، والعوامل النفسية، والعوامل القانونية. وقد يكتفي بعض الباحثين بمتغير واحد لتفسير الظاهرة، بينما يربط البعض الأخر حدوث الظاهرة بعدة متغيرات، في حين لم يتضح أي متغير في بعض الدراسات.واتضح أن الأعمال التي اهتمت بالجمع بين العوامل المتعددة حققت على النسب، حيث بلغت نسبتها (43.1%) ويبدو أن البحوث العلمية اتجهت في الآونة الأخيرة في تفسيرها للظواهر تأخذ بتعدد الأسباب، ساعد في ذلك تبني الباحثين الأطر النظرية المتعددة في توجيه البحوث العلمية. أما الاتجاه الذي اعتمد على تفسير المعطيات تفسيراً ثقافياً فقد بلغت نسبته (30%)، وهو التفسير الغالب إذا ما أخذنا في نظر الاعتبار أن هذا العامل الثقافي كأن الغالب أيضا في البحوث التي تبنت التفسير المتعدد. ويفسر ذلك

بالتغيرات الكبيرة التي حدثت بالمجتمعات العربية نتيجة ارتفاع مستوى التعليم والتأثر بالإعلام الوافد والغزو الثقافي...الخ. وهناك (11%) من مجمل الأعمال موضع التحليل لم يتبين فيها التفسير المعتمد من قبل الباحثين، لعلل الظواهر ومسبباتها وأن كانت تجمع بين الرصد التاريخي والعامل الديني تارة والسياسي والاقتصادي تارة أخرى، بمقدمة بسيطة أو فصول منفصلة عن البحث تماماً. كما أن هناك (5.3%) تبنت التفسير التاريخي يقابله (4.5%) أخذت بالعامل السياسي، و(3%) أعطت تبريرات دينية خالصة رغم تداخله مع العوامل الثقافية والبحوث ذات العوامل المتعددة بشكل كبير. وهناك بعض التفسيرات هجرها الباحثين الاجتماعيين منذ زمن بعيد كالعوامل الميتافيزيقة والنفسية. وكذلك هناك بعض العوامل يندر أن يتطرق إليها الباحثين كالتفسيرات القانونية. والغياب التام للعوامل الميتافيزيقية تماماً، أما العوامل النفسية والقانونية فقد نالت كل منهما رسالتين (1:1%) وهي نتيجة متواضعة جداً.

مناقشة ختامية لأهداف الدراسة

في ضوء التحليل السابق لواقع حال المعرفة العلمية المتعلق بمجال المشاركة السياسية للمرأة من حيث خصائص هذا الإنتاج وموضوعاته وقضاياه الرئيسة وأطره النظرية والمنهجية، يمكن لنا أن نجري مناقشة ختامية مقتضبة ومكثفة في محاولة منا لاختبار المقاييس التي استندت إليها الدراسة سواء ما تعلق منها بالجدوى، أو ما تعلق منها بالفعالية، أو منها ما تعلق بالكفاءة. والجدوى تعني ما حققته هذه الدراسات من

إضافة وتراكم في مجالها. بينما تشير الفعالية إلى مدى ملائمة هذه الدراسات للظواهر التي يموج بها الواقع، والقضايا التي يطرحها هذا الواقع، سواء من حيث رصدها أو القدرة على وصفها أو تفسيرها أو إيجاد الحلول المناسبة لها. هذا في حين تشير الكفاءة إلى درجة المصداقية التي تتمتع بها هذه الدراسات والمكانية . والحقيقة أن كل مقياس من هذه المقاييس قد يبدو أكثر ارتباطا بعنصر معين أو أكثر من العناصر المذكورة (الموضوعات، الأطر النظرية، الإجراءات المنهجية المستخدمة). فإذا كان مقياس الجدوى يرتبط بالعنصرين الأول والثاني،فإن مقياس الفعالية يرتبط بالقضايا المطروحة وبالأطر النظرية والمنهج، في حين يرتبط مقياس الكفاءة بالمنهج والأطر النظرية. ورغم ذلك فأنه لا ضير في أن يتم تطبيق المقاييس الثلاث على العناصر الثلاث.

وبالنسبة للمقياس الأول، وبتطبيقه على مستوى الموضوعات يلاحظ من دراسة مفردات العينة أن هناك نوعا من الإضافة دون أن يتحقق التراكم بالضرورة، أي أن هناك إضافة على المستوى الأفقي تمثلت باقتحام موضوعات جديدة لم تكن مطروقة من قبل، وهناك نوع من الإضافة أيضا تمثلت في التحول من موضوعات أكثر شمولية واشد عمومية إلى موضوعات أكثر تخصصا وأعمق تحديدا. ويلاحظ أن الاتجاهين قد سارا جنبا إلى جنب مع التطور الزمني، بحيث يصح القول بأن كليهما قد مثل توجها عاما فيما يتعلق بتحديد الموضوعات المراد بحثها. ورغم ذلك لا يمكن الزعم بأن هناك نوعا من التراكم قد تحقق، بعبارة أخرى تفتقد هذه الدراسات وإلى حد كبير إلى الإضافة الراسية. فإذا تأملنا خريطة الموضوعات سوف نلاحظ أن طرق القضايا قد مضى في خطوط متوازية، حتى لو أنصب

الاهتمام على نفس الموضوع أو الظاهرة، بحيث تبدو في النهاية خالية من التعمق أو التراكم.

نفس القول ينطبق على العنصر الثاني وهو المتعلق بالأطر النظرية، والذي لم يكن أفضل حال من سابقه، فإذا وجدنا نوعا من الإضافة الأفقية لن نجد التراكم المنشود، هذه الإضافة الأفقية والتي تمت باستخدام مقتربات لم تكن مستخدمة من قبل، رغم أن استخدامها كأن بسيط ومقتصر على بعض الباحثين فقط، إلا أن هنالك ثمة نوع من الاتساق والتواصل في استخدام المقتربات بما يحقق بعدا إضافيا يكاد يكون ملموسا.

ويبدو أن حال الإجراءات المنهجية التي اتخذت من قبل الباحثين أفضل بكثير مما سبقها من حيث الإضافة والتراكم، ولا غرابة إذا ما علمنا أن التحسين الإجرائي يعتبر لازم من لوازم العمل البحثي المميز من جانب، ومن جانب أخر فإن هذه الخطوة بالذات تخضع للمراقبة الشديدة من قبل المشرقين على البحوث خاصة في درجة الماجستير والدكتوراه هناك ظهر الاستخدام المتعدد للمناهج والابتعاد عن المنهج الواحد، ونفس الحال ينطبق على الأدوات المستخدمة من قبل الباحثين، إلا أن المراوحة لازمت الباحثين طوال العقود الثلاث فيما يخص حجم العينة ونطاق تناولها، ذلك مع غض الطرف عن الطفيف غير الملموس من الإضافة والتراكم في هذا المجال. أما فيما يخص عوامل التفسير، فهو الأنجع، خاصة العقد الأخير الذي وصل فيه الباحثين إلى قناعة تامة بضرورة الأخذ بالتفسير المتعدد، والابتعاد عن التفسير الأحادي في تفسير الظواهر.

وبالانتقال إلى المقياس الثاني (الفاعلية)، فبالنسبة للموضوعات، تتحقق الفعالية كلما كأنت الموضوعات تعبر عن مشاكل المجتمع وهمومه وقضاياه،سواء بالتشخيص او التفسير. ونرى أن جل الموضوعات أو القضايا لم يأتي كاستجابة أو تعبير لمطلب اجتماعي، حيث أنها ظلت محكومة بهاجس سياسي داخلي، بمعنى أن تطرح القضية جاءت على المستوى الرسمي كمبادرة من دوائر الحكم. أو تأتي هذه القضايا نتيجة اهتمام عالمي بالموضوع. وهنا لابد من التمييز بين استجابة مصدرها الأساسي الواقع، وتغذيها المشاكل المعاشة، واستجابة للسياق العام تحاول التكيف مع ماهو مطروح رسميا وإعلاميا.

وإذا ما تأملنا مقياس الفاعلية للعنصر الثاني وهو الأطر النظرية، فنجد أن هناك عدم ملائمة بادية في جل البحوث الخاضعة للتحليل، ويرجع هذا السبب نتيجة لاستخدام هذه الأطر كتعبير نظري عن حقيقة الواقع، مع عدم مراعاة اختلاف السياق العام الذي تعكسه هذه الأطر عن الواقع الذي تستخدم أو تطبق فيه، ثم الخلط بين العناصر المختلفة للإطار التحليلي.

أما المقياس الثالث، الكفاءة، فيشير إلى كيفية الاستخدام لعناصر البحث (الموضوعات، الأطر التحليلية، المنهج)، من حيث الحياد من جانب الباحثين، ومدى التزامهم بالقواعد البحثية في شأن البحث العلمي. فمن حيث الموضوعات، نشير أولا إلى اتساع العناوين بحيث تخرج عن قدرة الباحثين على الإحاطة بكل جوانب الموضوع وأبعاده، ورغم دقة بعض منها إلا المشكلة تلك الهوة الشاسعة بين الموضوع والمضمون وبالتالي تفسد الدراسة نتيجة ترجيح كفة الكم على حساب الإمكانيات النوعية أو الكيفية للبحث.

أما فيما يتعلق بالكفاءة في مجال الأطر النظرية، فنشير إلى غياب الملائمة بين تلك الأطر والقضايا التي تنشا بالمجتمع، وهذه الخاصية بحد ذاتها تكشف مدى الضعف الذي ينتاب الكفاءة المرجوة من هذا الاستخدام. ثم هناك التي حلل من قبل الباحثين في استخدام الأطر المصرح بها في مقدمة الدراسة، ومن ثم تأتي تفسيرهم عبارة عن تعليق موجز على الجداول والأرقام لا تربطه أي صله بأي توجه نظري،ثم هناك التلقيط النظري وهو عبرة عن فسيفساء غير متوالفة من النظريات التي يموج بها علم الاجتماع.

وعلى العكس الالتزام النظري نجد هناك قدرا كبيرا من الحياد من قبل الباحثين، فاغلب الدراسات لا تعكس انحيازا إيديولوجيا فيما يتعلق بأطر التحليل، وكانت هناك حالات نادرة التي يبدو فيها التحيز جليا وواضحا، وهناك سببين لذلك، إحداهما يؤثر على البحث دون وعي الباحث، والأخر أن يتبنى الباحث مدخلا نظريا كمنطلق للدفاع عن إيديولوجية معينة أو موقف إيديولوجي معين، ويحاول تأصيل هذه الايدولوجيا والهجوم على الاتجاه الأخر أو إيديولوجية أخرى، وهذا هو الانحياز الإيديولوجي والذي يبدو أن اغلب الدراسات قد أفلتت منه.

وفيما يتعلق بالكفاءة في العنصر الثالث (المنهج)، فيمكن القول أن الالتزام بالضوابط والتقاليد المنهجية كان كبير للغاية، وهذا الالتزام الصارم بالطقوس المنهجية كأن حائلا في بعض الأحيان دون الإبداع، ولذلك دلالته الواضحة، فقد يفهم من ذلك عدم قدرة المنهج العلمي على تفسير كثير من الظواهر التي نعيشها، وأن هناك قدرا من الخصوصية في مجتمعنا قد تفلح الوسائل غير المنهجية في استكناه مواطنها.

الهوامش والإحالات:

[1] - أمينة ماما، دراسات عن المرأة ودراسات النساء في إفريقيا خلال التسعينيات، ترجمة عزة خليل، مركز البحوث العربية، القاهرة، ص9.

[2] -علياء شكري وآخرون، علم اجتماع المرأة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2001م، ص7.

[3] - أمينه ماما، المرجع السابق، ص9.

[4] - المرجع السابق، ص11.

[5] - المرجع السابق، ص12.

[6]- Beth Baron, A Field Matures : Recent literature on women in the Middle East studies Vol, 32, july, 1996, p. 172.

[7]- East studies Association, Bulletin No. 22,1988.pp.9-18.

[8] -محمود عبد الرشيد بدران، علم الاجتماع ودراسات المرأة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2006م، ص25.

[9]- علي ليلة، سيد عويس عالماً، في : البحث الاجتماعي والجنائي في مصر في خمسين عاماً. المؤتمر السنوي السابع، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2005، ص87.

السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع المعرفة، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000م، ص67.

[11] -Norman Fairclough, Critical Discourse Analysis :the Critical Study of Language, Language in Social life Series- London, New York: Longman,1995), p. 131.

[12]-Ibid. p133.

[13]- Jorgenson and Phillips, Discourse Analysis as Theory and Method,London,Thousand Oaks,CA : Sage publications, 2002, p.66.

[14]- Ibid, PP.153-154.

[15]- أنتوني جيدنر، قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع، ترجمة محمد محيي الدين، مراجعة محمد الجوهري، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2000م. كذلك انظر : أنتوني جيدنر، علم الاجتماع -مع مدخلات عربية)، بمساعدة كارين بيردسال، ترجمة وتقديم فايزة الصياغ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، علوم إنسانية واجتماعية، 2005م.

[16]- علي ليلة، المدخل الوظيفي في دراسات علم الاجتماع في مصر، ندوة اقتراب البحث في العلوم الاجتماعية، تحرير ودودة بدران، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1992،ص5.

المصادر والمراجع:

1. الإنتاج العربي في علم الاجتماع، قائمة ببليوغرافية مشروحة ،المجلد الثاني : - 1995-2000م)، إشراف محمد الجوهري واحمد زايد، القاهرة، 2003م.
2. الانتاج العلمي للمعهد، المجلدات من -1-10ببليوجرافيا شارحة، اعداد: محمد محمد عارف، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2008.
3. الانتاج العلمي لمعهد البحوث والدراســـات العربيـــة - 1952_ 2009، ببليوجرافية شارحة، تنفيذ احمد شهدي خليل، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009.
4. الملخصات السوسيولوجية العربية من الأول وحتى السابع، إشراف احمد زايد، 1997م.
5. الملخصات السوسيولوجية العربية من الثامن وحتى الحادي عشر، إشراف محمد الجوهري في عامي 1999- 2000م.
6. في علم الاجتماع، قائمة ببليوغرافية مشروحة -1924-1995م، إشراف : احمد زايد، محمد الجوهري، 2001م.
7. الملخصات السوسيولوجية العربية، المجلد الثاني عشر، إشراف محمد الجوهري وأحمد زايد، القاهرة، 2003م.